No. 35093

Netherlands
and
Jordan

Agreement on encouragement and reciprocal protection of investments between the Kingdom of the Netherlands aud the Hashemite Kiugdom of Jordan (with protocol). Doha, 17 November 1997

Entry iuto force: *1 August 1998 by notification, in accordance with article 14*

Authentic texts: *Arabic, Dutch and English*

Registration with the Secretariat of the United Nations: *Netherlands, 10 September 1998*

Pays-Bas
et
Jordanie

Accord relatif à l'encouragement et à la protection réciproques des investissements eutre le Royaume des Pays-Bas et le Royaume hachémite de Jordanie (avec protocole). Doha, 17 novembre 1997

Entrée en vigueur : *1er août 1998 par notification, conformément à l'article 14*

Textes authentiques : *arabe, néerlandais et anglais*

Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies : *Pays-Bas, 10 septembre 1998*

بروتوكـــــول
لإتفاقية التشجيع والحماية المتبادلة للإستثمارات
بيـــــن
المملكة الهولندية والمملكة الأردنية الهاشمية

إتفقت المملكة الهولندية والمملكة الأردنية الهاشمية على الشروط التالية، التي تكون جزءاً لايتجزأ من إتفاقية لتشجيع والحماية المتبادلة للإستثمارات بين البلدين:

المادة ٣(١) من الإتفاقية:-

يعني مصطلح "الأمان والحماية الكافيين" الامان والحماية الكاملين وفقاً لقوانين وأنظمة الطرف المتعاقد المضيف. وبأي حال من الأحوال يجب أن لا يقل (الامان والحماية الكافيين) الممنوحين عن ذلك الممنوح لإستثمارات مواطني ذلك الطرف أو لإستثمارات مواطني دولة ثالثة، أيهما أفضل للمواطن المعني.

المادة ٦(ج) من الإتفاقية

فيما يتعلق بالتعويض تم الإتفاق على التوضيح التالي:-

التعويض يجب أن يكون مساوياً للقيمة السوقية العادلة للإستثمارات المنزوع ملكيتها قبل أن يحدث هذا النزع مباشرةً. لا ينعكس التغير، الذي حدث في القيمة نتيجة أن أصبح نزع الملكية معلوماً للعامة مسبقا على القيمة السوقية العادلة للإستثمار.

عـن المملكـــــة الهولنديـــــة

السيدة أ.فان دوك فان ويل
وزيرة التجـــــارة الخارجيـــة

عن المملكة الأردنية الهاشمية

د. هاني الملقي
وزير الصناعة والتجـــارة

(٢) ما لم يقدم أي من الطرفين المتعاقدين إشعار بالإنتهاء، على الأقل قبل ستة أشهر من تاريخ إنتهاء فعاليتها، فإن الإتفاقية الحالية ستمدد ضمنيا لفترات من عشر سنوات ، علماً بأن كل طرف متعاقد يحتفظ بحقه في إنهاء الإتفاقية عن طريق إشعار قبل ستة أشهر على الأقل من تاريخ إنتهاء فترة السريان الحالية للإتفاقية.

(٣) فيما يخص الإستثمارات المقامة قبل تاريخ إنهاء الإتفاقية الحالية، تبقى المواد السابقة نافذة لمدة خمسة عشر سنة اخرى من ذلك التاريخ.

(٤) مع الاخذ في الإعتبار المدة المذكورة في الفقرة (٢) من هذه المادة فإنه يحق للمملكة الهولندية أن تنهي تطبيق الإتفاقية الحالية بصورة منفصلة بالنسبة لاي جزء من اجزاء المملكة .

وشهادة على ذلك فقد قام الموقعان أدناه المعتلان المفوضان حسب الأصول بتوقيع الإتفاقية الحالية.

حررت من نسختين في الدوحة في ١٧ /١١/١٩٩٧ باللغات الهولندية والعربية والإنجليزية، جميع النصوص تعتبر أصلية بالتساوي، في حال إختلاف التراجم يسود النص الإنجليزي.

عن المملكة الهولندية

السيدة أ.فان دوك فان ويل
وزيرة التجارة الخارجية

عن المملكة الأردنية الهاشمية

د. هاني الملقي
وزير الصناعة والتجارة

(٤) إذا منع رئيس محكمة العدل الدولية من القيام بالمهمة المذكورة وبالحالات المنصوص عليها بالفقرتين (٢) و (٣) من هذه المادة، أو كان مواطنا لأي من الطرفين المتعاقدين ، يتم الطلب من نائب الرئيس إجراء التعيينات. اذا منع نائب الرئيس من القيام بالمهمة المذكورة أو كان مواطنا لأي من الطرفين يتم الطلب من العضو الموجود والأكثر اقدمية في المحكمة، والذي لا يكون مواطنا لأي من الطرفين إجراء التعيينات اللازمة.

(٥) تتوصل الهيئة الى قراراتها على أساس احترام القانون. للهيئة قبل اتخاذ قرارها أن تقترح على الطرفين حل النزاع وديا بأي مرحلة من الإجراءات. إذا وافق الطرفان على ذلك لن تجحف الفقرة السابقة بتسوية النزاع حسب مقتضيات الانصاف والعدالة.

(٦) ما لم يتم الإتفاق على غير هذا بين الطرفين، تحدد الهيئة إجراءاتها.

(٧) تتخذ الهيئة قرارها بإغلبية الأصوات. يكون هذا القرار نهائيا وملزما للطرفين.

المادة (١٣)

تطبق الإتفاقية الحالية، فيما يخص المملكة الهولندية، على الجزء من المملكة الذي يقع في أوروبا، الأنتيل الهولندي، و أروبا، ما لم ينص التبليغ المذكور في المادة ١٤ فقرة (أ) على غير ذلك.

المادة (١٤)

(١) تدخل الإتفاقية الحالية حيز التنفيذ في اليوم الأول للشهر الثاني الذي يلي التاريخ الذي أبلغ به الطرفان المتعاقدان بعضهما البعض خطيا عن إستكمال الإجراءات الدستورية المطلوبة في بلديهما، وتبقى الإتفاقية سارية المفعول لمدة خمسة عشر سنة.

المـادة (١١)

لأي من الطرفين المتعاقدين ان يقترح على الطـرف المتعـاقد الآخر عقد مشـاورات حـول أي امر يتعلق بتفسير أو تطبيق الإتفاقية. يأخذ الطرف الآخر المقترح هذا بعين الإعتبـار ويعطي الفرصة الكافية لمثل هذه المشاورات .

المـادة (١٢)

(١) أي نزاع بين الطرفين المتعاقدين يتعلق بتفسير او تطبيق الإتفاقيـة الحاليـة والـذي لا يمكن تسويته خلال فترة زمنية معقولة عن طريق المفاوضـات الدبلوماسية، يجب ان يحال بناءا على طلب أي من الطرفين، ما لم يتم الإتفاق بينهما على غير ذلك، الى هيئة تحكيم مكونة من ثلاثة أعضاء، يعين كل طرف محكم واحد والمحكمان المعينـان بهذه الطريقة يعينان سوية محكم ثالث كرئيس لهم، لا يكون مواطنا لأي طرف .

(٢) إذا أخفق أحد الطرفين في تعيين محكمه ولم يبـدأ فـي القيام بذلك خـلال شـهرين بعد دعوة من الطرف الآخر لإجراء مثل هذا التعيين، فيمكن للطرف الأخير أن يدعو رئيس محكمة العدل الدولية لإجراء التعيين اللازم.

(٣) إذا لم يتمكن المحكمان من الوصول الى اتفاق حول اختيار المحكم الثالث بالشـهرين التاليين لتعينهما، فيمكن لأي من الطرفين دعوة رئيس محكمة العدل الدوليـة لإجراء التعيين اللازم.

المـادة (٨)

إذا توجب على إستثمارات مواطني احد الطرفين المتعاقدين والمؤمنة ضد المخاطر غير التجارية أو غيرها، دفع تعويضات فيما يتعلق بمثل هذه الإستثمارات بموجب نظام يؤسسه القانون أو تعليمات أو عقد حكومي، فأن حلول المؤمن أو معيد التأمين أو الهيئة المخولة من قبل احد الطرفين محل المواطن المذكور في حقوقه وفقا لبنود مثل هذا التأمين أو أي ضمانة أخرى ينبغي أن يكون معترف به من قبل الطرف المتعاقد الآخر.

المـادة (٩)

يوافق كلا الطرفين المتعاقدين على إحالة أي نزاع قانوني ينشأ بين ذلك الطرف المتعاقد ومواطن من الطرف المتعاقد الآخر فيما يتعلق بإستثمار ذلك المواطن في اقليم الطرف المتعاقد الاول الى المركز الدولي لتسوية نزاعات الإستثمار بالتوفيق أو التحكيم بمقتضى ميثاق تسوية نزاعات الإستثمار بين الدول ورعايا الدول الأخرى، المعروض للتوقيع في واشنطن بتاريخ ١٨ آذار ١٩٦٥ . يجب أن يعامل الشخص الإعتباري المواطن لأحد الطرفين المتعاقدين، والذي كان قبل نشوء مثل هذا النزاع مدارا من قبل مواطني الطرف المتعاقد الآخر لغايات الميثاق معاملة مواطني الطرف المتعاقد الآخر وفقا للمادة ٢٥ (٢) (ب) من الميثاق.

المـادة (١٠)

تطبق أيضا أحكام هذه الإتفاقية من تاريخ دخولها حيز التنفيذ على الإستثمارات المقامة قبل هذا التاريخ.

المـــادة (٦)

لا يجوز لأي من الطرفين المتعاقدين إتخاذ أي إجراءات تحرم مواطني الطرف المتعاقد الأخر من إستثماراتهم، بشكل مباشر أو غير مباشر، ما لم تنطبق الشروط التالية:-

(أ) تتخذ الإجراءات للمصلحة العامة ووفقا لإجراءات قانونية أصولية،

(ب) أن لا تكون الإجراءات تمييزية أو مخالفة لأي تعهد منحه الطرف المتعاقد الذي يباشر هذه الإجراءات .

(ج) تتخذ الإجراءات مقابل تعويض عادل، على أن تشكل قيمة هذا التعويض القيمة الحقيقية للإستثمار المتضرر، وعلى أن يتضمن التعويض فائدة على السعر التجاري العادي حتى تاريخ الدفع، وينبغي لكي يصبح نافذا بالنسبة للمدعيين، ان يدفع ويحول بدون تأخير، الى الدولة المحددة من قبل المدعيين المعنيين بعملة البلد الذي يكون المدعيين من مواطنيها أو بأية عملة قابلة للتحويل الحر يوافق عليها المدعيين.

المـــادة (٧)

مواطنو احد الطرفين المتعاقدين الذين تتعرض استثماراتهم لخسائر ناتجة عن حرب أو نزاع مسلح آخر أو ثورة أو حالة طوارىء وطنية أو تمرد أو عصيان أو شغب في اقليم الطرف المتعاقد الآخر، يتعين منحهم معاملة من قبل الطرف المتعاقد الأخير، لا تقل أفضلية عن تلك المعاملة التي يمنحها ذلك الطرف المتعاقد الى مواطنيه أو الى مواطني أي دولة ثالثة فيما يتعلق بالإعادة الى المالك الأصلي او التعويض عن الخسارة أو التعويض أو أية تسوية أخرى أيهما أفضل للمواطنين المعنيين.

المـادة (٤)

فيما يتعلق بالضرائب والرسوم والتكاليف والإستقطاعات الضريبية (الأميرية) والإعفاءات ، يمنح كل من الطرفين المتعاقدين مواطني الطرف المتعاقد الأخر الذين يمارسون نشاطا إقتصاديا على إقليمه معاملة لا تقل أفضلية عن تلك الممنوحة لمواطنيه أو لمواطني أي دولة ثالثة في نفس الظروف، أيهما أفضل للمواطنين المعنيين، ولهذا السبب وفي جميع الأحوال لا يؤخذ بالإعتبار أي ميزة ضريبية خاصة ممنوحة من ذلك الطرف :-

(أ) وفقا لإتفاق لمنع الإزدواج الضريبي؛ أو

(ب) بموجب مشاركته في إتحاد جمركي أو أتحاد إقتصادي أو مؤسسة مشابهه؛ أو

(ج) على أساس من المعاملة بالمثل مع دولة ثالثة.

المـادة (٥)

يضمن الطرفين المتعاقدين بأن يتم تحويل الدفعات المتعلقة بإستثماربعملة قابلة للتحويل الحر بدون قيود أو تأخير، وتشمل مثل هذه التحويلات بالتحديد دونما حصر:-

(أ) الأرباح والفوائد وعوائد الأسهم والدخل الجاري الأخر؛

(ب) الأرصدة الضرورية؛

(١) لشراء المواد الأولية أو المساعدة أو شبه المصنعة أو المنتجات النهائية ؛ أو

(٢) لإستبدال الموجودات الرأسمالية وذلك لضمان إستمرارية الإستثمار.

(ج) الأرصدة الإضافية الضرورية لتطوير الإستثمار؛

(د) الأرصدة تسديدا للديون؛

(هـ) الأتاوات والرسوم ؛

(و) مكتسبات الأشخاص الطبيعيون ؛

(ز) عوائد بيع أو تصفية الإستثمار؛

(ح) الدفعات الناشئة بموجب المادة ٧.

المـادة (٣)

(١) يضمن كل من الطرفين المتعاقدين لإستثمارات مواطني الطرف المتعاقد الأخر معاملة منصفة وعادلة، ويجب أن لا يسيء بإجراءات غير منطقية أو تمييزية من عمل أو إدارة أو صيانة أو أستعمال أو تمتع أو تصرف هؤلاء المواطنين بإستثماراتهم. يمنح كل طرف متعاقد لمثل هذه الإستثمارات حماية وأمان كافيين.

(٢) زيادة بالتحديد، يمنح كل طرف متعاقد لمثل هذه الإستثمارات معاملة لا تقل أفضلية، بأي حال من الأحوال عن تلك الممنوحة لإستثمارات مواطنيه أو لإستثمارات مواطني أي دولة ثالثة أيهما أفضل للمواطن المعني.

(٣) إذا منح أحد الطرفين المتعاقدين مزايا خاصة لمواطني أية دولة ثالثة بموجب إتفاقيات مميزة تؤسس إتحادات جمركية، أو إتحادات إقتصادية، أو إتحادات مالية، أو مؤسسات مشابهه،أو بموجب إتفاقيات مؤقتة تؤدي الى مثل هذه الإتحادات أو المؤسسات، فإن ذلك الطرف غير ملزم بمنح هذه المزايا لمواطني الطرف المتعاقد الأخر.

(٤) يراعي كل من الطرفين المتعاقدين أي التزام قد يكون لديه فيما يتعلق بإستثمارات مواطني الطرف المتعاقد الآخر.

(٥) إذا تضمنت أحكام قانون أو التزامات أي من الطرفين المتعاقدين وفقا للقانون الدولي المطبق حاليا أو مستقبلا بينهما بالإضافة الى الإتفاقية الحالية، نظاما عاما أو خاصا يمنح إستثمارات مواطني الطرف المتعاقد الأخر معاملة أفضل من تلك المقدمة بموجب الإتفاقية الحالية فإن مثل هذا النظام يكون له الأولويه على الإتفاقية الحالية.

(٢) الحقوق الناتجة عن الأسهم أو السندات وانواع اخرى من المصالح في الشركات والمشاريع المشتركة؛

(٣) المطالبات بأموال أو موجودات أخرى أو أي أداء له قيمة إقتصادية؛

(٤) الحقوق بمجال الملكية الفكرية والإجراءات التقنية والسمعة التجارية والمعرفة الحرفية .

(٥) الحقوق الممنوحة وفقا للقانون العام أو بعقد، بما في ذلك حق التنقيب وإستكشاف وإستخراج وإستخلاص المصادر الطبيعية.

(ب) يتضمن مصطلح "مواطنين" بالنسبة لأي من الطرفين المتعاقدين:-

(١) الأشخاص الطبيعيون الذين يحملون جنسية ذلك الطرف المتعاقد؛

(٢) الأشخاص الإعتباريون المؤسسون وفقا لقانون ذلك الطرف المتعاقد؛

(٣) الأشخاص الإعتباريون الغير مؤسسون وفقا لقانون ذلك الطرف المتعاقد لكن يداروا بشكل مباشر أو غير مباشر من قبل أشخاص طبيعيون كما هو معرّف بـ (١) أو من قبل أشخاص اعتباريون كما هو معرّف بـ (٢) أعلاه.

(ج) يشمل مصطلح "إقليم" المناطق البحرية القريبة لشواطيء الدولة المعنية، للحد الذي تمارس فيه تلك الدولة في هذه المناطق حقوق سيادية أو ولاية وفقا للقانون الدولي.

المادة (٢)

يشجع كل من الطرفين المتعاقدين، ضمن اطار قوانينه وأنظمته، التعاون الإقتصادي من خلال حماية إستثمارات مواطني الطرف المتعاقد الأخر في إقليمه، ويمتضى حقه في ممارسة الصلاحيات الممنوحة وفقا لقوانينه وأنظمته، يجيز كل من الطرفين المتعاقدين مثل هذه الأستثمارات.

[ARABIC TEXT — TEXTE ARABE]

إتفاقيـــــــــــــة
التشجيع والحماية المتبادلة للإستثمارات
بيـــن
المملكة الهولندية والمملكة الأردنية الهاشمية

إن المملكة الهولندية والمملكة الأردنية الهاشمية المشار اليهما فيما بعد بالطرفين المتعاقدين.

رغبة منهما بتقوية روابط الصداقة التقليدية بين بلديهما لزيادة وتكثيف العلاقات الإقتصادية بينهما خاصة بالنسبة لإستثمارات أحد مواطني أي من الطرفين المتعاقدين في إقليم الطرف الآخر.

إدراكا منهما بأن الإتفاق على المعاملة التي تمنح لمثل هذه الإستثمارات سيحفز تدفق رؤوس الأموال والتكنولوجيا والتطور الإقتصادي لكلا الطرفين المتعاقدين، وأن تلك المعاملة العادلة والمنصفة للإستثمار مرغوبة .

تم الإتفاق على ما يلي:-

المـــادة (١)

لغايات هذه الإتفاقية :-

(أ) يعني مصطلح "الإستثمار" جميع أنواع الموجودات وبالتحديد دونما حصر:-

(١) الأموال المنقولة وغير المنقولة بالإضافة الى أية حقوق أخرى بوجه عام متعلقة بأي نوع من الموجودات ؛

[DUTCH TEXT — TEXTE NÉERLANDAIS]

Verdrag tussen het Koninkrijk der Nederlanden en het Hasjemitisch Koninkrijk Jordanië inzake de bevordering en de wederzijdse bescherming van investeringen

Het Koninkrijk der Nederlanden

en

het Hasjemitisch Koninkrijk Jordanië,

hierna te noemen de Verdragsluitende Partijen,

Geleid door de wens de van oudsher bestaande vriendschapsbanden tussen hun landen te versterken en de economische betrekkingen tussen hen uit te breiden en te intensiveren, met name wat investeringen door de onderdanen van de ene Verdragsluitende Partij op het grondgebied van de andere Verdragsluitende Partij betreft,

In het besef dat overeenstemming omtrent de aan dergelijke investeringen toe te kennen behandeling het kapitaalverkeer en de overdracht van technologie tussen, alsmede de economische ontwikkeling van de Verdragsluitende Partijen zal stimuleren, en dat een eerlijke en rechtvaardige behandeling van investeringen wenselijk is,

Zijn het volgende overeengekomen:

Artikel 1

Voor de toepassing van dit Verdrag:

a. wordt onder de term „investeringen" verstaan: alle soorten vermogenbestanddelen en in het bijzonder, doch niet uitsluitend:

(i) roerende en onroerende zaken, alsmede alle andere zakelijke rechten met betrekking tot alle soorten vermogensbestanddelen;

(ii) rechten ontleend aan aandelen, obligaties en andere soorten belangen in ondernemingen en gezamenlijke ondernemingen;

(iii) aanspraken op geld, op andere vermogensbestanddelen of op iedere prestatie die economische waarde heeft;

(iv) rechten op het gebied van de intellectuele eigendom, technische werkwijzen, goodwill en know-how;

(v) rechten verleend krachtens het publiekrecht of bij overeenkomst, met inbegrip van rechten tot het opsporen, exploreren, ontginnen en winnen van natuurlijke rijkdommen;

b. omvat de term „onderdanen" met betrekking tot elk van beide Verdragsluitende Partijen:

(i) natuurlijke personen die de nationaliteit van die Verdragsluitende Partij hebben;

(ii) rechtspersonen die zijn opgericht krachtens het recht van die Verdragsluitende Partij;
(iii) rechtspersonen die niet zijn opgericht krachtens het recht van die Partij, maar die onder al dan niet rechtstreeks toezicht staan van natuurlijke personen zoals omschreven onder (i) of van rechtspersonen zoals omschreven onder (ii);

c. omvat de term „grondgebied" mede de zeegebieden grenzend aan de kust van de betrokken Staat, voor zover die Staat overeenkomstig het internationale recht soevereine rechten of rechtsmacht in deze gebieden uitoefent.

Artikel 2

Elke Verdragsluitende Partij bevordert, binnen het kader van haar wetten en voorschriften, de economische samenwerking door middel van de bescherming op haar grondgebied van investeringen van onderdanen van de andere Verdragsluitende Partij.

Met inachtneming van het recht van elke Verdragsluitende Partij de door haar wetten of voorschriften verleende bevoegdheden uit te oefenen, laat elke Verdragsluitende Partij dergelijke investeringen toe.

Artikel 3

1. Elke Verdragsluitende Partij waarborgt een eerlijke en rechtvaardige behandeling van de investeringen van onderdanen van de andere Verdragsluitende Partij en belemmert niet, door onredelijke of discriminatoire maatregelen, de werking, het beheer, de instandhouding, het gebruik, het genot of de vervreemding daarvan door deze onderdanen. Elke Verdragsluitende Partij kent aan die investeringen afdoende zekerheid en bescherming toe.

2. In het bijzonder kent elke Verdragsluitende Partij aan dergelijke investeringen een behandeling toe die in elk geval niet minder gunstig is dan die welke wordt toegekend aan investeringen van haar eigen onderdanen of aan investeringen van onderdanen van een derde Staat, naar gelang van wat het gunstigst is voor de betrokken onderdaan.

3. Indien een Verdragsluitende Partij onderdanen van een derde Staat bijzondere voordelen heeft toegekend uit hoofde van overeenkomsten tot oprichting van douane-unies, economische unies, monetaire unies of soortgelijke instellingen, dan wel op grond van interim-overeenkomsten die tot zodanige unies of instellingen leiden, is die Verdragsluitende Partij niet verplicht zodanige voordelen toe te kennen aan onderdanen van de andere Verdragsluitende Partij.

4. Elke Verdragsluitende Partij komt alle verplichtingen na die zij is aangegaan met betrekking tot de behandeling van investeringen van onderdanen van de andere Verdragsluitende Partij.

5. Indien naast dit Verdrag de wettelijke bepalingen van één van beide Verdragsluitende Partijen of verplichtingen krachtens internatio-

naal recht die thans tussen de Verdragsluitende Partijen bestaan of op een later tijdstip onderling worden aangegaan, een algemene of bijzondere regeling bevatten op grond waarvan investeringen door onderdanen van de andere Verdragsluitende Partij aanspraak kunnen maken op een behandeling die gunstiger is dan in dit Verdrag is voorzien, heeft een dergelijke regeling, in zoverre zij gunstiger is, voorrang boven dit Verdrag.

Artikel 4

Met betrekking tot belastingen, heffingen, lasten en verminderingen en vrijstellingen van belasting kent iedere Verdragsluitende Partij aan onderdanen van de andere Verdragsluitende Partij die zich op haar grondgebied met economische activiteiten bezighouden, een behandeling toe die niet minder gunstig is dan die welke wordt toegekend aan haar eigen onderdanen of aan die van een derde Staat die zich in dezelfde omstandigheden bevinden, naar gelang van wat het gunstigst is voor de betrokken onderdanen. Hierbij wordt evenwel geen rekening gehouden met bijzondere belastingvoordelen door die Partij toegekend:

a. krachtens een verdrag ter vermijding van dubbele belasting; of

b. uit hoofde van haar deelneming aan een douane-unie, economische unie of soortgelijke instelling; of

c. op basis van wederkerigheid met een derde Staat.

Artikel 5

De Verdragsluitende Partijen waarborgen dat betalingen die verband houden met een investering kunnen worden overgemaakt. De overmakingen geschieden in vrij inwisselbare valuta, zonder beperking of vertraging. Deze overmakingen omvatten in het bijzonder, doch niet uitsluitend:

a. winsten, interesten, dividenden en andere lopende inkomsten;

b. gelden nodig

(i) voor het verwerven van grondstoffen of hulpmaterialen, halffabrikaten of eindprodukten, of

(ii) om kapitaalgoederen te vervangen ten einde de continuïteit van een investering te waarborgen;

c. bijkomende gelden nodig voor de ontwikkeling van een investering;

d. gelden voor de terugbetaling van leningen;

e. royalty's of honoraria;

f. inkomsten uit arbeid van natuurlijke personen;

g. de opbrengst van de verkoop of liquidatie van de investering;

h. betalingen uit hoofde van artikel 7.

Artikel 6

Geen der Verdragsluitende Partijen neemt maatregelen waardoor direct of indirect aan onderdanen van de andere Verdragsluitende Partij hun investeringen worden ontnomen, tenzij aan de volgende voorwaarden wordt voldaan:

a. de maatregelen worden genomen in het algemeen belang en met inachtneming van een behoorlijke rechtsgang;

b. de maatregelen zijn niet discriminatoir of in strijd met enige verbintenis die de Verdragsluitende Partij die deze maatregelen neemt, is aangegaan;

c. de maatregelen gaan vergezeld van een billijke schadeloosstelling. Deze schadeloosstelling dient overeen te komen met de werkelijke waarde van de desbetreffende investeringen, dient rente te omvatten tegen een gewone commerciële rentevoet tot de datum van betaling en dient, wil zij doeltreffend zijn voor de gerechtigden, zonder vertraging te worden betaald en te kunnen worden overgemaakt naar het door de betrokken gerechtigden aangewezen land en in de valuta van het land waarvan de gerechtigden onderdaan zijn of in een door de gerechtigden aanvaarde vrij inwisselbare valuta.

Artikel 7

Aan onderdanen van de ene Verdragsluitende Partij die verliezen lijden met betrekking tot hun investeringen op het grondgebied van de andere Verdragsluitende Partij wegens oorlog of een ander gewapend conflict, revolutie, een nationale noodtoestand, opstand, oproer of ongeregeldheden, wordt door de laatstgenoemde Verdragsluitende Partij wat restitutie, schadevergoeding, schadeloosstelling of een andere regeling betreft, geen minder gunstige behandeling toegekend dan die welke die Verdragsluitende Partij toekent aan haar eigen onderdanen of aan onderdanen van een derde Staat, naar gelang van wat het gunstigst is voor de betrokken onderdanen.

Artikel 8

Indien de investeringen van een onderdaan van de ene Verdragsluitende Partij verzekerd zijn tegen niet-commerciële risico's of anderszins aanleiding geven tot de betaling van schadevergoeding ter zake van die investeringen krachtens een bij wet, voorschrift of overheidscontract ingesteld stelsel, wordt de subrogatie van de verzekeraar of de herverzekeraar of de door de ene Verdragsluitende Partij aangewezen instantie in de rechten van de bedoelde onderdaan, ingevolge de voorwaarden van deze verzekering of krachtens een andere gegeven schadeloosstelling, door de andere Verdragsluitende Partij erkend.

Artikel 9

Elke Verdragsluitende Partij stemt ermee in juridische geschillen die ontstaan tussen die Verdragsluitende Partij en een onderdaan van de andere Verdragsluitende Partij betreffende een investering van die onderdaan op het grondgebied van de eerstbedoelde Verdragsluitende Partij voor te leggen aan het Internationale Centrum voor de Beslechting van Investeringsgeschillen ter beslechting door bemiddeling of arbitrage krachtens het Verdrag inzake de beslechting van investeringsgeschillen tussen Staten en onderdanen van andere Staten, dat op 18 maart 1965 te Washington werd opengesteld voor ondertekening.

Een rechtspersoon die onderdaan is van de ene Verdragsluitende Partij en die, voordat een dergelijk geschil ontstaat, onder toezicht staat van onderdanen van de andere Verdragsluitende Partij, wordt in overeenstemming met artikel 25, tweede lid, letter b, van het Verdrag voor de toepassing van het Verdrag behandeld als onderdaan van de andere Verdragsluitende Partij.

Artikel 10

De bepalingen van dit Verdrag zijn, vanaf de datum waarop dit in werking treedt, ook van toepassing op investeringen die vóór die datum zijn gedaan.

Artikel 11

Elk van beide Verdragsluitende Partijen kan aan de andere Partij voorstellen overleg te plegen over een aangelegenheid betreffende de uitlegging of toepassing van dit Verdrag. De andere Partij neemt dit voorstel in welwillende overweging en biedt passende gelegenheid voor een dergelijk overleg.

Artikel 12

1. Enig geschil tussen de Verdragsluitende Partijen betreffende de uitlegging of de toepassing van dit Verdrag dat niet binnen een redelijke termijn langs diplomatieke weg kan worden beslecht, wordt, tenzij de Partijen anders zijn overeengekomen, op verzoek van één van beide Partijen voorgelegd aan een uit drie leden samengesteld scheidsgerecht. Elke Partij benoemt één scheidsman en de twee aldus benoemde scheidsmannen benoemen te zamen een derde scheidsman, die geen onderdaan van een der Partijen is, tot hun voorzitter.

2. Indien één van beide Partijen nalaat haar scheidsman te benoemen en indien zij geen gevolg heeft gegeven aan het verzoek van de andere Partij binnen twee maanden tot deze benoeming over te gaan, kan de laatstgenoemde Partij de president van het Internationale Gerechtshof verzoeken de noodzakelijke benoeming te verrichten.

3. Indien de beide scheidsmannen niet binnen twee maanden na hun benoeming tot overeenstemming kunnen komen over de keuze van de derde scheidsman, kan elk der Partijen de president van het Internationale Gerechtshof verzoeken de noodzakelijke benoeming te verrichten.

4. Indien in de in het tweede en derde lid van dit artikel bedoelde gevallen de president van het Internationale Gerechtshof verhinderd is genoemde functie uit te oefenen, of onderdaan is van één van beide Verdragsluitende Partijen, wordt de vice-president verzocht de noodzakelijke benoemingen te verrichten. Indien de vice-president verhinderd is genoemde functie uit te oefenen, of onderdaan is van één van beide Partijen, wordt het lid van het Gerechtshof dat het hoogst in anciënniteit is, beschikbaar is en geen onderdaan is van één der Partijen, verzocht de noodzakelijke benoemingen te verrichten.

5. Het scheidsgerecht doet uitspraak op basis van eerbiediging van het recht. Alvorens uitspraak te doen, kan het scheidsgerecht in elke stand van het geding een minnelijke schikking van het geschil aan de Partijen voorstellen. De voorgaande bepalingen doen geen afbreuk aan regeling van het geschil ex aequo et bono, indien de Partijen daarmee instemmen.

6. Tenzij de Partijen anders beslissen, stelt het scheidsgerecht zijn eigen procedureregels vast.

7. Het scheidsgerecht neemt zijn beslissing bij meerderheid van stemmen. Deze beslissing is onherroepelijk en bindend voor de Partijen.

Artikel 13

Wat betreft het Koninkrijk der Nederlanden is dit Verdrag van toepassing op het deel van het Rijk in Europa, de Nederlandse Antillen en Aruba, tenzij anders is bepaald in de in artikel 14, eerste lid, bedoelde mededeling.

Artikel 14

1. Dit Verdrag treedt in werking op de eerste dag van de tweede maand die volgt op de datum waarop de Verdragsluitende Partijen elkaar schriftelijk hebben medegedeeld dat aan de in hun respectieve landen constitutioneel vereiste procedures is voldaan, en blijft van kracht voor een tijdvak van vijftien jaar.

2. Tenzij ten minste zes maanden voor de datum van het verstrijken van de geldigheidsduur door een van beide Verdragsluitende Partijen mededeling van beëindiging is gedaan, wordt dit Verdrag telkens stilzwijgend verlengd voor een tijdvak van tien jaar, waarbij elke Verdragsluitende Partij zich het recht voorbehoudt dit Verdrag te beëindigen met inachtneming van een opzegtermijn van ten minste zes maanden voor de datum van het verstrijken van de lopende termijn van geldigheid.

3. Ten aanzien van investeringen die zijn gedaan voor de datum van beëindiging van dit Verdrag, blijven de voorgaande artikelen van kracht gedurende een tijdvak van vijftien jaar vanaf die datum.

4. Met inachtneming van de in het tweede lid van dit artikel genoemde termijn is het Koninkrijk der Nederlanden gerechtigd de toepassing van dit Verdrag ten aanzien van een deel van het Koninkrijk afzonderlijk te beëindigen.

TEN BLIJKE WAARVAN de ondertekenende vertegenwoordigers, daartoe naar behoren gemachtigd, dit Verdrag hebben ondertekend.

GEDAAN in tweevoud te Doha op 17 november 1997, in de Arabische, de Nederlandse en de Engelse taal, zijnde de drie teksten gelijkelijk authentiek. In geval van verschil in uitlegging is de Engelse tekst doorslaggevend.

Voor het Koninkrijk der Nederlanden

Mevr. A. van Dok-van Weele
Minister Buitenlandse Handel

Voor het Hasjemitisch Koninkrijk Jordanië

Dr. Hani Fawzi Mulki
Minister van Handel, Industrie en Voorziening

Protocol bij het Verdrag tussen het Koninkrijk der Nederlanden en het Hasjemitisch Koninkrijk Jordanië inzake de bevordering en de wederzijdse bescherming van investeringen

Het Koninkrijk der Nederlanden

en

het Hasjemitisch Koninkrijk Jordanië

hebben overeenstemming bereikt over de volgende bepalingen, die een integrerend deel van het Verdrag inzake de bevordering en de wederzijdse bescherming van investeringen tussen beide landen vormen:

Ad artikel 3, eerste lid, van het Verdrag

Onder de term „afdoende zekerheid en bescherming" wordt verstaan volledige zekerheid en bescherming, overeenkomstig de wetten en voorschriften van de Verdragsluitende Partij die als gastland fungeert, die in

elk geval niet minder is dan die welke wordt toegekend aan investeringen van haar eigen onderdanen of aan investeringen van onderdanen van een derde Staat, naar gelang van welke het gunstigst is voor de betrokken onderdaan.

Ad artikel 6, letter c, van het Verdrag

Ten aanzien van de schadeloosstelling is overeenstemming bereikt over de volgende verduidelijking:

De schadeloosstelling dient overeen te komen met de billijke marktwaarde die de onteigende investering had onmiddellijk voordat de onteigening plaatsvond. In de billijke marktwaarde mag een wijziging in de waarde vanwege het feit dat de onteigening voordien publiekelijk bekend is geworden, niet zijn verdisconteerd.

Voor het Koninkrijk der Nederlanden

Mevr. A. van Dok-van Weele
Minister Buitenlandse Handel

Voor het Hasjemitisch Koninkrijk Jordanië

Dr. Hani Fawzi Mulki
Minister van Handel, Industrie en Voorziening

[ENGLISH TEXT — TEXTE ANGLAIS]

AGREEMENT ON ENCOURAGEMENT AND RECIPROCAL PROTECTION OF INVESTMENTS BETWEEN THE KINGDOM OF THE NETHERLANDS AND THE HASHEMITE KINGDOM OF JORDAN

The Kingdom of the Netherlands,

and the Hashemite Kingdom of Jordan

hereinafter referred to as the Contracting Parties,

Desiring to strengthen the traditional ties of friendship between their countries, to extend and intensify the economic relations between them, particularly with respect to investments by the nationals of one Contracting Party in the territory of the other Contracting Party,

Recognizing that agreement upon the treatment to be accorded to such investments will stimulate the flow of capital and technology and the economic development of the Contracting Parties and that fair and equitable treatment of investment is desirable,

Have agreed as follows:

Article I

For the purposes of this Agreement:

a) The term "investments" means every kind of asset and more particularly, though not exclusively:

(i) Movable and immovable property as well as any other rights in rem in respect of every kind of asset;

(ii) Rights derived from shares, bonds and other kinds of interests in companies and joint ventures;

(iii) Claims to money, to other assets or to any performance having an economic value;

(iv) Rights in the field of intellectual property, technical processes, goodwill and know-how;

(v) Rights granted under public law or under contract, including rights to prospect, explore, extract and win natural resources.

b) The term "nationals" shall comprise with regard to either Contracting Party:

(i) Natural persons having the nationality of that Contracting Party;

(ii) Legal persons constituted under the law of that Contracting Party;

(iii) Legal persons not constituted under the law of that Contracting Party but controlled, directly or indirectly, by natural persons as defined in (i) or by legal persons as defined in (ii) above.

c) The term "territory" includes the maritime areas adjacent to the coast of the State concerned, to the extent to which that State exercises sovereign rights or jurisdiction in those areas according to international law.

Article 2

Either Contracting Party shall, within the framework of its laws and regulations, promote economic cooperation through the protection in its territory of investments of nationals of the other Contracting Party. Subject to its right to exercise powers conferred by its laws or regulations, each Contracting Party shall admit such investments.

Article 3

1. Each Contracting Party shall ensure fair and equitable treatment of the investments of nationals of the other Contracting Party and shall not impair, by unreasonable or discriminatory measures, the operation, management, maintenance, use, enjoyment or disposal thereof by those nationals. Each Contracting Party shall accord to such investments adequate security and protection.

2. More particularly, each Contracting Party shall accord to such investments treatment which in any case shall not be less favourable than that accorded either to investments of its own nationals or to investments of nationals of any third State, whichever is more favourable to the national concerned.

3. If a Contracting Party has accorded special advantages to nationals of any third State by virtue of agreements establishing customs unions, economic unions, monetary unions or similar institutions, or on the basis of interim agreements leading to such unions or institutions, that Contracting Party shall not be obliged to accord such advantages to nationals of the other Contracting Party.

4. Each Contracting Party shall observe any obligation it may have entered into with regard to investments of nationals of the other Contracting Party.

5. If the provisions of law of either Contracting Party or obligations under international law existing at present or established hereafter between the Contracting Parties in addition to the present Agreement contain a regulation, whether general or specific, entitling investments by nationals of the other Contracting Party to a treatment more favourable than is provided for by the present Agreement, such regulation shall to the extent that it is more favourable prevail over the present Agreement.

Article 4

With respect to taxes, fees, charges and to fiscal deductions and exemptions, each Contracting Party shall accord to nationals of the other Contracting Party who are engaged in any economic activity in its territory, treatment not less favourable than that accorded to its own nationals or to those of any third State that are in the same circumstances, whichever is more favourable to the nationals concerned. For this purpose, however, there shall not be taken into account any special fiscal advantages accorded by that Party:

a) Under an agreement for the avoidance of double taxation; or

b) By virtue of its participation in a customs union, economic union or similar institution; or

c) On the basis of reciprocity with a third State.

Article 5

The Contracting Parties shall guarantee that payments relating to an investment may be transferred. The transfers shall be made in a freely convertible currency, without restriction or delay. Such transfers include in particular though not exclusively:

a) Profits, interest, dividends and other current income;

b) Funds necessary

(i) For the acquisition of raw or auxiliary materials, semi-fabricated or finished products, or

(ii) To replace capital assets in order to safeguard the continuity of an investment;

c) Additional funds necessary for the development of an investment;

d) Funds in repayment of loans;

e) Royalties or fees;

f) Earnings of natural persons;

g) The proceeds of sale or liquidation of the investment;

h) Payments arising under Article 7.

Article 6

Neither Contracting Party shall take any measures depriving, directly or indirectly, nationals of the other Contracting Party of their investments unless the following conditions are complied with:

a) The measures are taken in the public interest and under due process of law;

b) The measures are not discriminatory or contrary to any undertaking which the Contracting Party which takes such measures may have given;

c) The measures are taken against just compensation. Such compensation shall represent the genuine value of the investments affected, shall include interest at a normal commercial rate until the date of payment and shall, in order to be effective for the claimants, be paid and made transferable, without delay, to the country designated by the claimants concerned and in the currency of the country of which the claimants are nationals or in any freely convertible currency accepted by the claimants.

Article 7

Nationals of the one Contracting Party who suffer losses in respect of their investments in the territory of the other Contracting Party owing to war or other armed conflict, revolution, a state of national emergency, revolt, insurrection or riot shall be accorded by the latter Contracting Party treatment, as regards restitution, indemnification, compensation or other settlement, no less favourable than that which that Contracting Party accords to its own nationals or to nationals of any third State, whichever is more favourable to the nationals concerned.

Article 8

If the investments of a national of the one Contracting Party are insured against non-commercial risks or otherwise give rise to payment of indemnification in respect of such investments under a system established by law, regulation or government contract any subrogation of the insurer or re-insurer or Agency designated by the one Contracting Party to the rights of the said national pursuant to the terms of such insurance or under any other indemnity given shall be recognized by the other Contracting Party.

Article 9

Each Contracting Party hereby consents to submit any legal dispute arising between that Contracting Party and a national of the other Contracting Party concerning an investment of that national in the territory of the former Contracting Party to the International Centre for Settlement of Investment Disputes for settlement by conciliation or arbitration under the Convention on the Settlement of Investment Disputes between States and Nationals of other States opened for signature at Washington on 18 March 1965.[1] A legal person which is a national of one Contracting Party and which before such a dispute arises is controlled by nationals of the other Contracting Party shall in accordance with Article 25 (2) b) of the Convention for the purpose of the Convention be treated as a national of the other Contracting Party.

Article 10

The provisions of this Agreement shall, from the date of entry into force thereof, also apply to investments which have been made before that date.

Article 11

Either Contracting Party may propose to the other Party that consultations be held on any matter concerning the interpretation or application of the Agreement. The other Party shall accord sympathetic consideration to the proposal and shall afford adequate opportunity for such consultations.

Article 12

1. Any dispute between the Contracting Parties concerning the interpretation or application of the present Agreement, which cannot be settled within a reasonable lapse of time by means of diplomatic negotiations, shall, unless the Parties have otherwise agreed, be submitted, at the request of either Party, to an arbitral tribunal, composed of three members. Each Party shall appoint one arbitrator and the two arbitrators thus appointed shall together appoint a third arbitrator as their chairman who is not a national of either Party.

2. If one of the Parties fails to appoint its arbitrator and has not proceeded to do so within two months after an invitation from the other Party to make such appointment, the latter

1. United Nations, *Treaty Series*, vol. 575, p. 159.

Party may invite the President of the International Court of Justice to make the necessary appointment.

3. If the two arbitrators are unable to reach agreement, in the two months following their appointment, on the choice of the third arbitrator, either Party may invite the President of the International Court of Justice, to make the necessary appointment.

4. If, in the cases provided for in the paragraphs 2 and 3 of this Article, the President of the International Court of Justice is prevented from discharging the said function or is a national of either Contracting Party, the Vice-President shall be invited to make the necessary appointments. If the Vice-President is prevented from discharging the said function or is a national of either Party the most senior member of the Court available who is not a national of either Party shall be invited to make the necessary appointments.

5. The tribunal shall decide on the basis of respect for the law. Before the tribunal decides, it may at any stage of the proceedings propose to the Parties that the dispute be settled amicably. The foregoing provisions shall not prejudice settlement of the dispute ex aequo et bono if the Parties so agree.

6. Unless the Parties decide otherwise, the tribunal shall determine its own procedure.

7. The tribunal shall reach its decision by a majority of votes. Such decision shall be final and binding on the Parties.

Article 13

As regards the Kingdom of the Netherlands, the present Agreement shall apply to the part of the Kingdom in Europe, to the Netherlands Antilles and to Aruba, unless the notification provided for in Article 14, paragraph 1 provides otherwise.

Article 14

1. The present Agreement shall enter into force on the first day of the second month following the date on which the Contracting Parties have notified each other in writing that the procedures constitutionally required in their respective countries have been complied with, and shall remain in force for a period of fifteen years.

2. Unless notice of termination has been given by either Contracting Party at least six months before the date of the expiry of its validity, the present Agreement shall be extended tacitly for periods of ten years, whereby each Contracting Party reserves the right to terminate the Agreement upon notice of at least six months before the date ofexpiry of the current period of validity.

3. In respect of investments made before the date of the termination of the present Agreement the foregoing Articles shall continue to be effective for a further period of fifteen years from that date.

4. Subject to the period mentioned in paragraph 2 of this Article, the Kingdom of the Netherlands shall be entitled to terminate the application of the present Agreement separately in respect of any of the parts of the Kingdom.

In witness whereof, the undersigned representatives, duly authorized thereto, have signed the present Agreement.

Done in duplicate at Doha on November 17, 1997, in the Arabic, Netherlands and English languages, the three texts being equally authentic. In case of difference of interpretation the English text shall prevail.

For the Kingdom of the Netherlands:

H.E. MRS. A. VAN DOK-VAN WEELE
Minister of Foreign Trade

For the Hashemite Kingdom of Jordan:

H.E. DR. HANI MULKI
Minister of Industry and Trade

PROTOCOL TO THE AGREEMENT ON ENCOURAGEMENT AND RECIPROCAL PROTECTION OF INVESTMENTS BETWEEN THE KINGDOM OF THE NETHERLANDS AND THE HASHEMITE KINGDOM OF JORDAN

The Kingdom of the Netherlands and the Hashemite Kingdom of Jordan have agreed on the following provisions that constitute an integral part of the Agreement on encouragement and reciprocal protection of investments between both countries:

Ad Article 3 (l) of the Agreement

The term "adequate security and protection" means full security and protection, according to the laws and regulations of the host Contracting Party, which in any case shall not be less than that accorded either to investments of its own nationals or to investments of nationals of any third State, whichever is more favourable to the national concerned.

Ad Article 6 c) of the Agreement

With regard to compensation the following clarification has been agreed on:

Compensation shall be equivalent to the fair market value of the expropriated investment immediately before the expropriation occurred. The fair market value shall not reflect any change in value occurring because the expropriation had become publicly known earlier.

For the Kingdom of the Netherlands:

H.E. MRS. A. VAN DOK-VAN WEELE
Minister of Foreign Trade

For the Hashemite Kingdom of Jordan:

H.E. DR. HANI MULKI
Minister of Industry and Trade

[TRANSLATION - TRADUCTION]

ACCORD RELATIF À L'ENCOURAGEMENT ET À LA PROTECTION RÉCIPROQUES DES INVESTISSEMENTS ENTRE LE ROYAUME DES PAYS-BAS ET LE ROYAUME HACHÉMITE DE JORDANIE

Le Royaume des Pays-Bas et le Royaume hachémite de Jordanie, ci-après dénommés les Parties contractantes,

Désireux de renforcer les liens traditionnels d'amitié, d'étendre et d'intensifier leurs relations économiques mutuelles, en particulier concernant les investissements effectués par des ressortissants d'une Partie contractante sur le territoire de l'autre Partie contractante,

Reconnaissant qu'un accord sur le traitement réservé à ces investissements stimulera les mouvements de capitaux et de technologies, ainsi que le développement économique des Parties contractantes et qu'un traitement juste et équitable des investissements est souhaitable,

Sont convenus de ce qui suit :

Article premier

Aux fins du présent Accord :

a) Le terme "investissements" inclut tous les types d'avoirs et notamment mais non exclusivement :

i) Les biens meubles et immeubles ainsi que tous les autres droits réels pour chaque type d'avoirs;

ii) Les droits découlant d'actions, d'obligations et autres types de participation à des sociétés et à des co-entreprises;

iii) Les créances financières, celles sur d'autres types d'avoirs ou sur toutes prestations ayant une valeur économique;

iv) Les droits dans le domaine de la propriété intellectuelle, des procédés techniques, de la clientèle et du savoir- faire;

v) Les droits conférés par le droit public ou par contrat, y compris les droits concédés pour la prospection, l'exploration, l'extraction et l'acquisition de ressources naturelles;

b) Le terme "ressortissants" désigne, au regard de l'une ou l'autre Partie contractante :

i) Les personnes physiques ayant la nationalité de ladite Partie contractante;

ii) Les personnes morales constituées conformément à la législation de ladite Partie contractante;

iii) Les personnes morales non constituées conformément à la législation de ladite Partie contractante mais contrôlée, directement ou indirectement, par des personnes physiques définies en i) ci-avant ou par des personnes morales définies en ii) ci-avant;

c) Le terme "territoire" comprend les zones maritimes adjacentes à la côte de l'État concerné, dans la mesure où l'État exerce des droits souverains ou sa juridiction dans ces zones, conformément au droit international.

Article 2

Chaque Partie contractante encourage, dans le cadre de ses lois et règlements, la coopération économique en protégeant sur son territoire les investissements des ressortissants de l'autre Partie contractante. Elle accepte ces investissements en vertu de son droit à exercer les attributions qui lui sont conférées par ses lois et règlements.

Article 3

1. Chaque Partie contractante assure un traitement juste et équitable aux investissements de ressortissants de l'autre Partie contractante et n'entrave pas, par des mesures injustifiées ou discriminatoires, l'administration, la gestion, le maintien, l'utilisation, la jouissance ou la cession de ces investissements par lesdits ressortissants. Chaque Partie contractante accorde à ces investissements une sécurité et une protection adéquates.

2. En particulier, chaque Partie contractante accorde à ces investissements un traitement qui, en tout état de cause, n'est pas moins favorable que celui qu'elle accorde aux investissements de ses propres ressortissants ou à ceux de ressortissants de tout État tiers, le traitement le plus favorable à l'investissement concerné étant retenu.

3. Si une Partie contractante a accordé des avantages spéciaux aux ressortissants d'un État tiers en vertu d'accords établissant des unions douanières, des unions économiques, des unions monétaires ou des institutions analogues, ou sur la base d'accords provisoires conduisant à de telles unions ou institutions, cette Partie contractante n'est pas tenue d'accorder de tels avantages aux ressortissants de l'autre Partie contractante.

4. Chaque Partie contractante respecte toute obligation qu'elle peut avoir contractée en ce qui concerne les investissements de ressortissants de l'autre Partie contractante.

5. Si les dispositions législatives de l'une ou l'autre des Parties contractantes ou les obligations relevant du droit international en vigueur ou convenues ultérieurement entre les Parties contractantes en sus du présent Accord, contiennent un règlement de caractère général ou spécifique, conférant aux investissements de ressortissants de l'autre Partie contractante un traitement plus favorable que celui qui est prévu par le présent Accord, ce règlement dans la mesure où il est plus favorable, prévaut sur le présent Accord.

Article 4

En matière d'impôts, de droits, de redevances, ainsi que de déductions et d'exemptions fiscales, chaque Partie contractante accorde aux ressortissants de l'autre Partic contractante qui exercent une activité économique quelconque sur son territoire un traitement non moins favorable que celui qu'elle accorde à ses propres ressortissants ou à ceux de tout État tiers, le traitement le plus favorable pour les ressortissants concernés étant retenu toutefois, il n'est pas tenu compte à cette fin d'avantages fiscaux spéciaux accordés par cette Partie :

a) En vertu d'un accord tendant à éviter la double imposition; ou

b) En vertu de sa participation à une union douanière, une union économique ou une institution analogue; ou

c) Sur la base de la réciprocité avec un État tiers.

Article 5

Les Parties contractantes garantissent la possibilité de transférer les paiements résultant d'un investissement. Les transferts sont effectués dans une monnaie librement convertible, sans restriction ni retard. Ils incluent en particulier, mais non exclusivement :

a) Les bénéfices, intérêts, dividendes et autres revenus courants;

b) Les fonds nécessaires

i) À l'acquisition de matières premières ou auxiliaires, de produits semi-finis ou finis, ou

ii) Au remplacement d'avoirs en capital afin d'assurer la continuité d'un investissement;

c) Les fonds supplémentaires nécessaires au développement d'un investissement;

d) Les fonds reçus en remboursement de prêts;

e) Les redevances ou rétributions;

f) Les revenus de personnes physiques;

g) Le produit de la vente ou de la liquidation de l'investissement;

h) Tous paiements découlant de l'application de l'article 7.

Article 6

Aucune des Parties contractantes ne prend de mesures ayant pour effet de déposséder, directement ou indirectement, des ressortissants de l'autre Partie contractante de leurs investissements, sans qu'il soit satisfait aux conditions suivantes :

a) Les mesures sont prises pour cause d'intérêt public, avec toutes les garanties prévues par la loi;

b) Les mesures ne sont pas discriminatoires ou contraires à des engagements préalables de la première Partie contractante;

c) Les mesures sont prises en contrepartie du paiement d'une juste indemnité. Cette indemnité représente la valeur réelle des investissements touchés et doit être assortie d'un intérêt calculé au taux commercial normal jusqu'à la date du paiement, pour pouvoir être considérée comme ayant été versée aux intéressés, être payée et transférée, sans retard indu, vers le pays désigné par les intéressés dans la monnaie du pays dont ils sont ressortissants ou dans toute autre monnaie librement convertible acceptée par les intéressés.

Article 7

Les ressortissants d'une Partie contractante dont les investissements effectués sur le territoire de l'autre Partie subissent des pertes du fait d'une guerre ou autre conflit armé,

d'une révolution, d'un état d'urgence national, d'une révolte, d'une insurrection ou de troubles, bénéficient de la part de ladite Partie contractante, en ce qui concerne la restitution, l'indemnisation, le dédommagement ou tout autre règlement, d'un traitement qui n'est pas moins favorable que le traitement accordé par ladite Partie contractante à ses propres ressortissants ou aux ressortissants d'États tiers, en appliquant celui des deux traitements qui est le plus favorable aux ressortissants intéressés.

Article 8

Si les investissements d'un ressortissant d'une Partie contractante sont assurés contre des risques non commerciaux ou sont justifiables de toute autre manière du versement d'une indemnité en vertu d'un régime institué par la loi, par un règlement ou par un contrat public, toute subrogation de l'assureur ou du réassureur ou de l'organisme désignés par cette Partie contractante aux droits dudit ressortissant aux termes de cette assurance ou au titre de toute autre indemnité octroyée est recounue par l'autre Partie contractante.

Article 9

Chaque Partie contractante consent à soumettre tout différend d'ordre juridique survenu entre elle et un ressortissant de l'autre Partie contractante au sujet d'un investissement effectué par ce ressortissant sur le territoire de la première Partie contractante au Centre international pour le règlement des différends relatifs aux investissements en vue de son règlement par voie de conciliation ou d'arbitrage en vertu de la Convention sur le règlement des différends relatifs aux investissements entre États et ressortissants d'autres États, ouverte à la signature à Washington le 18 mars 1965[1]. Une personne morale qui est un ressortissant d'une Partie contractante et qui, avant que le différend survienne, était contrôlée par des ressortissants de l'autre Partie contractante, est traitée, en vertu de l'alinéa b) du paragraphe 2 de l'article 25 de la Convention, aux fins de la Convention, comme un ressortissant de l'autre Partie contractante.

Article 10

Les dispositions du présent Accord s'appliquent également, à compter de la date de son entrée en vigueur, aux investissements effectués avant cette date.

Article 11

Chaque Partie contractante peut proposer à l'autre Partie la tenue de consultations sur toutes questions concernant l'interprétation ou l'application de l'Accord. L'autre Partie examine avec bienveillance cette proposition et fournit les possibilités voulues de procéder à de telles consultations.

1. Nations Unies, *Recueil des Traités*, vol. 575, p. 159.

Article 12

1. Tout différend entre les Parties contractantes concernant l'interprétation ou l'application du présent Accord qui ne peut être réglé dans un délai raisonnable par voie de négociations diplomatiques est, à moins que les Parties n'en décident autrement, soumis à un tribunal d'arbitrage composé de trois membres. Chaque Partie désigne un arbitre et les deux arbitres ainsi désignés nomment comme président du tribunal d'arbitrage un troisième arbitre qui n'est ressortissant d'aucune des Parties.

2. Si l'une des Parties n'a pas désigné son arbitre et n'a pas donné suite dans un délai de deux mois, à l'invitation à procéder à cette désignation, qui lui est adressée par l'autre Partie, cette dernière peut demander au Président de la Cour internationale de Justice de procéder à la désignation nécessaire.

3. Si les deux arbitres ne peuvent se mettre d'accord sur le choix du troisième arbitre au cours des deux mois de leur désignation, l'une ou l'autre des Parties contractantes peut demander au Président de la Cour internationale de Justice de procéder à la désignation nécessaire.

4. Si, dans les cas prévus aux paragraphes 2 et 3 du présent article, le Président de la Cour internationale de Justice est empêché de s'acquitter de cette tâche, ou s'il est un ressortissant de l'une ou l'autre des Parties contractantes, le Vice-Président est prié de procéder aux nominations nécessaires. Si le Vice-Président est empêché de s'acquitter de cette tâche ou s'il est un ressortissant de l'une ou l'autre des Parties contractantes, le membre de rang immédiatement inférieur de la Cour, qui n'est pas un ressortissant de l'une ou l'autre Partie contractante, est prié de procéder à la désignation nécessaire.

5. Le tribunal statue sur la base du respect du droit. Avant de se prononcer, le tribunal peut à toute étape de la procédure, proposer aux Parties de régler le différend à l'amiable. Les dispositions qui précèdent ne préjugent pas du règlement du différend ex æquo et bono si les Parties en conviennent.

6. Sauf si les Parties en décident autrement, le tribunal fixe lui-même sa procédure.

7. La décision du tribunal est prise à la majorité des voix. Cette décision est définitive et contraignante pour les Parties.

Article 13

En ce qui concerne le Royaume des Pays-Bas, le présent Accord s'applique à la partie du Royaume située en Europe, aux Antilles néerlandaises et à Aruba, à moins que la notification prévue au paragraphe 1 de l'article 14 n'en dispose autrement.

Article 14

1. Le présent Accord entre en vigueur le premier jour du deuxième mois qui suit la date à laquelle les Parties contractantes se sont notifié par écrit l'achèvement des formalités constitutionnelles requises dans leurs pays respectifs, et il le demeure pendant quinze ans.

2. Sauf si l'une des Parties contractantes avise l'autre de son intention de le dénoncer six mois au moins avant la date d'expiration de sa validité, le présent Accord est prorogé

tacitement pour des périodes de dix ans, chaque Partie contractante se réservant le droit de le dénoncer moyennant un préavis d'au moins six mois, avant la date d'expiration de la période de validité en cours.

3. En ce qui concerne les investissements effectués avant la date de dénonciation du présent Accord, les dispositions des articles qui précèdent demeurent en vigueur pendant une nouvelle période de quinze ans à partir de cette date.

4. Sous réserve de la période mentionnée au paragraphe 2 du présent article, le Royaume des Pays-Bas est en droit de mettre fin aux dispositions du présent Accord pour toutes parties du Royaume séparément.

En foi de quoi les représentants soussignés, dûment autorisés à ce faire, ont signé le présent Accord.

Fait en double exemplaire à Doha le 17 novembre 1997 en langues arabe, néerlandaise et anglaise, les trois textes faisant également foi. En cas de divergence d'interprétation, le texte anglais prévaudra.

Pour le Royaume des Pays-Bas :
La Ministre du commerce extérieur,
A. VAN DOK-VAN WEELE

Pour le Royaume hachémite de Jordanie :
Le Ministre de l'industrie et du commerce,
HANI MULKI

PROTOCOLE À L'ACCORD RELATIF À L'ENCOURAGEMENT ET À LA PROTECTION RÉCIPROQUES DES INVESTISSEMENTS ENTRE LE ROYAUME DES PAYS-BAS ET LE ROYAUME HACHÉMITE DE JORDANIE

Le Royaume des Pays-Bas et le Royaume Hachémite de Jordanie sont convenus des dispositions suivantes qui forment partie intégrante de l'Accord relatif à l'encouragement et à la protection réciproques des investissements entre les deux pays :

S'agissant du paragraphe 1 de l'article 3 de l'Accord,

L'expression "une sécurité et une protection adéquates" s'entend d'une sécurité et d'une protection totale conformément à la législation et à la réglementation de la Partie contractante hôte qui, en tout état de cause, ne pourront être inférieures à celles accordées soit aux investissements de ses propres ressortissants soit aux investissements des ressortissants d'un État tiers, la plus favorable étant accordée aux ressortissants intéressés.

S'agissant de l'alinéa c) de l'article 6 de l'Accord,

En ce qui concerne l'indemnité, la précision suivante a été admise :

L'indemnité devra correspondre à la valeur marchande de l'investissement exproprié immédiatement avant l'expropriation. La valeur marchande ne peut refléter un changement de valeur résultant du fait que l'expropriation soit devenue connue publiquement.

Pour le Royaume des Pays-Bas :
La Ministre du commerce extérieur,
A. VAN DOK-VAN WEELE

Pour le Royaume hachémite de Jordanie :
Le Ministre de l'industrie et du commerce,
HANI MULKI